

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2005/28
16 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

منع التمييز

منع التمييز وحماية الشعوب الأصلية

ورقة عمل موسّعة بشأن حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

التي تعيش في الدول والأقاليم المهددة بالفناء لأسباب بيئية،

أعدتها السيدة فرانسواز هامبسون*

* تُعمّم المرفقات على النحو الذي وردت به، وباللغة التي وردت بها فقط.

موجز

تدخل ورقة العمل هذه تحسينات على ورقة الاجتماع التي تمت دراستها في عام ٢٠٠٤ فيما يخص الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان بالنسبة لمسألة الدول والأقاليم المهددة بالفناء لأسباب بيئية، وتوضح هذه الورقة وتحديثها. وتفسر هذه الورقة المسائل التي ينبغي أن يتطرق لها استبيان اللجنة وتدعو اللجنة الفرعية إلى أن تطلب إلى اللجنة تعيين مقرر. وتذكر المواضيع التي سيركز عليها التقارير الثلاثة.

أولاً - مقدمة

١- عقب مناقشة هذه المسألة أثناء الدورة الحادية والعشرين التي عقدها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2003/22)، وأثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية، اعتمدت اللجنة الفرعية القرار ٢٤/٢٠٠٣.

٢- وقررت اللجنة، في مقررها ١٢٢/٢٠٠٤، "أن تطلب إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان القيام على وجه السرعة بإعداد تقرير عن الآثار القانونية المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية، بما في ذلك آثار ذلك على حقوق الإنسان للمقيمين فيها، مع الاهتمام بوجه خاص بحقوق السكان الأصليين".

٣- وأعدت السيدة فرانسواز هامبسون ورقة عمل (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2004/CRP.1) نوقشت أثناء الدورة الثانية والعشرين التي عقدها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وأثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية. وفي القرار ١٠/٢٠٠٤، طلبت من اللجنة تمكينها من إرسال استبيان. وفي المقرر ١١٢/٢٠٠٥، وافقت اللجنة على طلب اللجنة الفرعية. وطلبت اللجنة الفرعية إلى السيدة هامبسون أن تقدم لها ورقة عمل موسعة في دورتها السابعة والخمسين. وتقدم هذه الوثيقة تلبية لذلك الطلب.

٤- وتعذرت صياغة الاستبيان وتوزيعه في الوقت المتوافر منذ اعتماد مقرر اللجنة. ومن المأمول فيه أن يتم ذلك قبل نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثانياً - المسألة

٥- تواجه بعض الدول احتمال زوال مجموع مساحتها أو جزء كبير منها لأسباب بيئية. ولا يحقق هذا التقرير في أسباب هذا الزوال وإنما يعتبره واقعا، فسيأتي وقت لا يمكن الإبقاء فيه على الحياة في تلك الدول. وتثير ضرورة إخلاء مثل هذه الدول عديداً من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ولئن ركزت المناقشات السابقة أساساً على مسألة ارتفاع منسوب سطح البحر ودخول المياه المالحة إلى الطبقات الحاملة للمياه العذبة، فإن من الواضح أن هذا

لا يمثل التهديد البيئي الوحيد الذي يحوم حول هذه الشعوب الهشة. لقد كشف التسونامي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عن ضعف تلك البلدان أمام الأمواج المدمرة^(١). ويهدف الاستبيان إلى تحديد نوع التهديدات البيئية التي تواجه مختلف الشعوب. وللوهلة الأولى، قد تشمل هذه التهديدات البراكين والزلازل والموجات المدمرة وارتفاع منسوب سطح البحر. وإن كان لا يمكن التنبؤ بحدوث الثلاثة الأولى، فإن هشاشة الأوضاع واقع موجود بالفعل. وفي حالة ارتفاع منسوب سطح البحر لا يأتي الخطر من حدث وإنما من سلسلة من العمليات. وهذه العمليات أصبحت جارية بالنسبة لبعض الدول. وحاجة السكان إلى الرحيل في نهاية المطاف لا يمكن التنبؤ بها فحسب بل لا يمكن تفاديها، ما لم تتوقف العملية أو تُعكس. وما يمكن أن يكون غير قابل للتنبؤ هو الإطار الزمني الذي يستغرقه اتخاذ القرار.

٦- وينبغي التمييز بين ثلاثة أنواع من الحالات ترتبط كلها بالتدهور البيئي. فأولا هناك الضرر البيئي الذي يلحق بأراضي السكان الأصليين ويؤثر في التمتع بحقوقهم في الأرض ويؤثر في مجموعة واسعة من حقوقهم الخاصة. وتقتصر هذه المسألة، وفقاً لتعريفها، على السكان الأصليين ويمكن أن يتطرق لها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين. وفعلا تطرق السيد ستافنهاغن لهذه المسألة في التقرير الذي قدمه إلى اللجنة (E/CN.4/2005/88) في دورتها الحادية والستين، وأوصى بأن "يُشجع البحث العلمي القائم على المشاركة في هذا المجال (مع توجيه اهتمام خاص للبيئات المعرضة للخطر مثل منطقة القطب الشمالي، والغابات القطبية الشمالية والغابات المدارية والجبال" (الفقرة ٩٢).

٧- والحالة الثانية هي التي لم يعد فيها البقاء ممكناً على أراضي مجموعة معينة من السكان الأصليين، مما يضطرهم إلى الرحيل و/أو يتطلب منحهم أراضي مختلفة أو إضافية داخل نفس القطر. وإن وجد هذا الوضع حالياً أو يرجح أن يوجد في وقت قريب، يمكن أن يستند إلى ذلك لتنظيم زيارة و/أو دراسة مشتركة يقوم بها كل من المقرر الخاص وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً.

٨- والحالة الثالثة وهي الحالة التي تهم هذا التقرير، تخص سكان دول ذات سيادة. ولا تتعلق المسألة بتنقلهم داخل الدولة. ولن يصبحوا مشردين داخلياً. ولن يصبحوا لاجئين بالمعنى الذي تنص عليه الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. فهذه المعاهدة لا تعترف بوضع اللاجئين للأشخاص الذين يغادرون بلدانهم لأسباب بيئية. وفي بعض الحالات يمكن اعتبارهم سكاناً أصليين، لكنهم بعد تشريدتهم لن يصبحوا سكاناً أصليين بالنسبة للبلدان المستقبلية. وليس من الواضح ما إذا كان وضعهم يدخل في نطاق أي إجراءات خاصة، ومع ذلك فهم يعانون من اضطراب تام في حياتهم ومعيشتهم.

٩- وتصنف الدول المتأثرة في ثلاث فئات:

(أ) الدول التي ستزول نهائياً؛

(ب) الدول التي ستفقد جزءاً كبيراً من أراضيها، بحيث لن تصبح الأراضي المتبقية كافية للسكان الحاليين. وقد يحصل هذا عندما لا تكفي مساحة ما تبقى السكان الموجودين و/أو حيث لن تكفي طبيعة ما تبقى الحياة السكان الحاليين؛

(ج) الدول التي ستفقد جزءاً كبيراً من أراضيها مما سيحدث آثاراً خطيرة في السكان الحاليين.

ومن أهداف الاستبيان تحديد الدول المتأثرة.

١٠ - ويبدو أن بعض الأقاليم التي من المحتمل أن تواجه مثل هذه الحالات ليست دولاً ذات سيادة. فقد تكون مستعمرات، أو شكلاً آخر من أشكال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو دولاً دخلت في اتحاد حر مع دولة أخرى. وإذا كان سكان تلك الأراضي مواطنين ينتمون إلى دولة ذات سيادة بغض النظر عن الأراضي، تقع مسؤولية حماية حقوقهم على عاتق تلك الدولة. والهدف الثاني من الاستبيان هو تحديد الدول التي تربطها علاقة بإقليم أو بأكثر من الأقاليم المهددة بالزوال ومعرفة ما إذا كانت هذه الدول تعترف بمسؤوليتها عن ضمان مستقبل سكان تلك الأقاليم. بصورة أولية، قد يخرج هذا الاعتراف هؤلاء السكان عن نطاق هذه الدراسة. أما إذا ظهر أنه يجب اعتبار الأشخاص المعنيين مجموعة من السكان الأصليين، فيصبح من الضروري معرفة ما إذا كانت الدولة تعترف لهم بتلك الهوية وكيف تعترم معالجة هذا الجانب من الوضع.

ثالثاً - الآثار القانونية

١١ - وإن كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معتادة على معالجة مسائل خلافة الدولة، يبدو أن اختفاء دولة من دون أن تكون لها خلافة مسألة لا سابق لها^(١). وفي حالة الخلافة يمكن أن تتجزأ الدولة إلى عدة دول أو أن تصبح عدة دول دولة واحدة. إضافة إلى ذلك يمكن أن يتم فصل جزء من الإقليم عن دولة وإضافته إلى دولة أخرى. وتنشأ عن جميع خلافات الدول، كيفما كان شكلها، مسائل قانونية مختلفة. وفي بعض الحالات تم ترحيل السكان قسراً^(٢). وفي حالات أخرى يظل السكان في مكاهم ولكن تتغير جنسيتهم أو يتعرضون لخطر انعدام الجنسية^(٣). وفي حالات وقعت حديثاً، أصبح أشخاص كانوا من الأغلبية ينتمون إلى الأقليات الجديدة في الدولة المنشأة حديثاً^(٤). وفي الحالات الأخيرة لخلافة الدولة، تم التطرق لمسائل الجنسية وغيرها من المسائل المتعلقة بالوضع بالضغط على الدولة الخليفة لتمكين المقيمين منذ أمد طويل عملياً من الحصول على الجنسية أو على حقوق متكافئة^(٥).

١٢- في حالة تلك الدول التي من المرجح أن تختفي لأسباب بيئية، يبدو أن لا وجود لدولة خليفة يمكن أن تنقيد بتلك الالتزامات، وفي نهاية المطاف ستزول الدولة السابقة.

١٣- وتترتب على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية مجموعة من المسائل القانونية، لا تتعلق كلها بحقوق الإنسان. وتتمثل الصعوبة الأولى في معرفة متى تعتبر الدولة قد زالت من الوجود: هل في الوقت الذي لا يعود فيه السكان قادرين على البقاء إلا إذا رحلوا، حتى عندما تظل مناطق من الإقليم فوق مستوى سطح الماء، أم عندما يغمر الماء بمجموع الإقليم فحسب؟ هل تزول الدولة من الوجود ببساطة أم يشترط الاعتراف، في شكل من الأشكال، بعدم الوجود، على الأقل من لدن الأمم المتحدة^(٧)؟ وهل ينطبق هذا المبدأ على جميع المنظمات الدولية التي تعد الدولة المعنية عضوا فيها؟ ومن يحدد معرفة ما إذا كان ينبغي اعتبار الإقليم قد زال لأسباب بيئية؟

١٤- وليست الأمثلة التالية سوى مجرد توضيح للمسائل التي من المحتمل أن تنشأ:

- من يتحمل مسؤولية أي ديون الوطنية إن كان لا بد من أن تتحملها جهة من الجهات؟
- ماذا يكون وضع ما كان مياهاً داخلية أو مياهاً إقليمية أو مناطق اقتصادية خالصة، خاصة في ضوء المادة ١٢١-٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؟
- من يتحمل مسؤولية وضع علامات الخطر على الملاحة في دولة غمرتها المياه بالكاد؟
- ماذا يكون وضع المواطنين والأشخاص الاعتباريين المسجلين في مثل هذه الأقاليم أو العاملين فيها؟
- ماذا يكون وضع الممثلين الدبلوماسيين التابعين لدولة من الدول خارج إقليم الدولة حين اختفائها؟

١٥- ولا تملك أي دراسة تجريها اللجنة الفرعية إلا معالجة آثار الوضع فيما يخص حقوق الإنسان للسكان المعنيين. أما المسائل الأخرى فينبغي دراستها في نطاق آخر.

رابعاً- حقوق الإنسان للسكان المتضررين

١٦- ثمة مجموعة من الشواغل تؤثر في شعوب هذه الدول، بما فيها حقوق المواطنة، والحقوق المتعلقة بإعادة توطين السكان قسراً، والحقوق في البلد المستقبل، وحالياً الحقوق المتعلقة بالدولة الأصلية.

ألف - حقوق المواطنة

١٧- من الصعب أن تكون للمواطنة أي معنى إذا زالت الدولة نفسها من الوجود. وهل المواطنة مجرد مسألة من مسائل الحقوق الفردية أم أنها تنطوي على بعد جماعي؟ وهل تتضمن مثلاً حق العيش مع مواطنين آخرين؟ وهل يتمتع سكان دولة من الدول بحق البقاء كمجموعة؟ وإذا كانت الحال كذلك، فما هي انعكاسات ذلك على الدولة المستعدة لقبول بعض أفراد المجموعة على الأقل؟ إذا أعيد توطين سكان الدولة الزائلة في دولة أخرى، فهل يصبحون أقلية وطنية؟ وهل من الممكن الانتماء إلى أمة زالت من الوجود؟ وإذا كان هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى مجموعة من السكان الأصليين في بلد الأصل، فهل يظلون يعتبرون جماعة من السكان الأصليين في البلد المستقبل، رغم أنهم ليسوا بأي حال أصليين فيه؟ وهل يحتفظون بمواطنتهم في الدولة الأصلية؟ وهل يستحقون التمتع بشكل ما من أشكال الحكومات في المنفى؟ وهل يمكن للحكومة من هذا القبيل أن تبقى إلى الأبد أم أنها تظل قائمة طالما كان هناك مواطنون يمكنها أن تمثلهم إلى حد ما؟ هل يُمنعون من السماح بانتقال "الجنسية"؟ وهل يمكن لهذه الجماعة من السكان أن تطالب بأراضي تعوض الأراضي التي فقدتها؟ من المفترض أن أي مطالبة كهذه سيتوجه إلى المجتمع الدولي ككل، وليس إلى دولة معينة. وبشكل عام فإن الدول التي من المحتمل أن تزول لأسباب بيئية تكون أقرب جغرافياً إلى دول ليس من المعقول تحميلها وحدها مسؤولية العوامل البيئية التي تسببت في زوال الدولة^(٨). وليس هناك أي سبب أخلاقي أو قانوني على ما يبدو لافتراض أنه ينبغي لأقرب الدول أن تتحمل عبء إعادة التوطين بأسره. وما هي الطريقة التي يتأثر بها أي من هذه المسائل بطابع السكان الأصليين للسكان المتضررين، إن وجدت؟

١٨- وإذا كان الطابع الأصلي الممكن لبعض السكان المتضررين يعتبر عاملاً في تفاوت ما يستحقونه، فقد يصبح من الضروري تعريف لفظ "أصلي"^(٩). وقد استخدم هذا اللفظ، تاريخياً، في بعض السياقات لتعريف السكان الأولين، بخلاف السكان الذين أتوا لاحقاً. وإذا استخدم مثل هذا التعريف المحدود، فربما لن يعتبر العديد من السكان المتضررين سكاناً أصليين. أما إذا كان يمكن استعمال هذا المصطلح لتعريف السكان الأوائل الذين يقطنون في أماكن لم يلتحق بها أحد بعد ذلك، فقد يبدو أن بعض السكان المتضررين سكان أصليون^(١٠). ويمكنهم تعريف أنفسهم بأنهم سكان أصليون.

١٩- ونظراً لأهمية التعريف الذاتي، ينبغي أن يهدف الاستبيان إلى معرفة ما إذا كان السكان المتضررون يعتبرون أنفسهم سكاناً أصليين أم لا.

باء- الحقوق المتعلقة بإعادة توطين السكان قسراً

٢٠- ما هي، إن وجدت، الحقوق التي يتمتع بها السكان المتضررون لدى الدول الأخرى؟ فمنح وضع مشابه لوضع اللاجئين لا يبدو حلاً مناسباً. فالسكان المتأثرون يحتاجون إلى أكثر من حق طلب اللجوء البيئي، فهم يحتاجون الحق غي أن يمنحوا هذا اللجوء. وأي دولة مستعدة لقبول مئات أو حتى بضعة آلاف، قد تمنع في قبول الدخول كحق، أو في قبول منح الحق للبعض إذا كان ذلك يعني منح هذا الحق للجميع.

جيم- الحقوق في البلد المستقبل

٢١- ما هي الحقوق التي يتمتع بها مثل هؤلاء الأشخاص في البلد المستقبل؟ هل يمكنهم المطالبة بالعيش كجماعة؟ هل يمكنهم المطالبة بأراضٍ لهذا الغرض؟ هل يجوز للأفراد الذين يرغبون عن العيش كجماعة المطالبة بحرية التنقل داخل البلد المستقبل، حتى رغم مطالبة الآخرين بحق العيش كجماعة؟ هل لهم الحق في الحصول على نفس ما يمنح للاجئين من دعم عيني وفي الخدمات؟ هل لهم الحق في طلب الحصول على الجنسية؟ وقد يتطلب هذا وضع إجراءات سريعة لطلب الجنسية. وإلا، فهل الدولة المستقبلية ملزمة على الأقل بمنح هؤلاء الأشخاص الوثائق اللازمة، بما فيها وثائق السفر؟ وتنطوي بعض المسائل الواردة في الفقرة ١٧ أعلاه على حقوقهم المتعلقة بالدولة المستقبلية.

دال- الحقوق المتعلقة بدول الأصل

٢٢- يبدو لأول وهلة أن أسهل المسائل التي يجب معالجتها هي مسألة حقوق السكان المتضررين لدى دولهم الأصلية، ولكن ليس من الواضح ما يمكن أن يترتب على ذلك في هذه الحالة. وحيثما يكون في إمكان دولهم اتخاذ إجراءات للتخفيف من الضرر أو لتأجيله، فقد تكون هناك مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وقد يكون غياب نظام الإنذار المبكر عن التسونامي في المحيط الهندي مثالا على ذلك. ويوجد بالفعل مثل هذا النظام بالنسبة لدول المحيط الهادئ أو الدول المطلة عليه. ومن حيث إعادة التوطين القسرية، لا يعد السكان ضحايا بعد، وحين يصبحون ضحايا، فلن يكون ذلك راجعاً إلى فعل أو امتناع عن فعل من جانب دولتهم الأصلية. وتتعلق المسألة حالياً بضرورة اتخاذ التدابير على الصعيد الدولي، وإيجاد الحلول، ووضع الخطط، ويُفضل أن يتم ذلك بالتشاور مع الأشخاص المتضررين. ويمكن اعتبار هذه الشواغل شواغل تندرج في نطاق الحق في التنمية، لكنها تتجاوز النطاق التقليدي لذلك المفهوم^(١).

هاء- ما هي الدول المتضررة

٢٣- يبدو أنه ليس ثمة قائمة متفق عليها تحتوي الدول المتضررة. ودراسة مصادر كدليل الحقائق في العالم لا تحل هذه المشكلة. وإن كانت التقارير المتعلقة بكل إقليم تشير إلى نقطة الارتفاع القصوى، فإن ذلك لا يعتبر أمراً

حاسماً لتحديد المسألة. أولاً، لأن انخفاض نقطة الارتفاع القصوى لا يعني بالضرورة أن الإقليم يتعرض للغرق بسبب ارتفاع مستويات المياه. ويبدو أن ظاهرة ارتفاع مستويات المياه ليست تجربة يعيشها الجميع بنفس الطريقة في جميع أرجاء الأرض^(١٢). وثانياً، لأن مجرد كون الإقليم يضم أراضي مرتفعة لا يعني أنه يمكن أن يلبي حاجيات سكانه إذا فقد مناطقه الشاطئية التي يعيش فيها السكان حالياً^(١٣). وهذا أحد أسباب أهمية الاستبيان. ينبغي أن تحدد المهشاشة حسب ضرورة انتقال السكان خارج الأراضي الوطنية. وفي بعض الحالات، يمكن لجزيرة أو مجموعة من الجزر أن تستوعب السكان المحتمل نزوحهم. وفي حالات أخرى، يمكن أن يمثل هذا الترحيل السكاني خطراً بالنسبة لحياة السكان في مجموعهم ولكن ليس بالنسبة للسكان الموجودين حالياً. وفي هذه الحال، ينبغي أن يغادر السكان المرحّلون الإقليم ويظل السكان الحاليون يعيشون في الأراضي المتبقية. وفي حالات أخرى، قد تدعو الضرورة إلى ترحيل جميع السكان. وبالتالي سيكون من الضروري الحصول على معلومات عن العدد الذي ينبغي ترحيله وعن درجة المهشاشة^(١٤).

٢٤- ويبدو أن عدداً من الأقاليم التي لا تصل نقطة ارتفاعها القصوى إلى ١٠٠ متر لا تضم سكاناً أصليين، فهي دائماً لا توجد بها حاميات عسكرية صغيرة و/أو مراقبي الأرصاد و/أو علماء^(١٥). ويبدو أن عدداً أكبر من مثل هذه الأقاليم قد دخلت في اتحاد حر مع دولة ذات سيادة أو هي أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي^(١٦). وتفسر الفقر ١٠ أعلاه كيف سيصاغ الاستبيان لمعالجة المشاكل في مثل تلك الأقاليم. وإن كان من الممكن اعتبار تلك الدولة المسؤولة الأولى، ففي حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الأقل قد تظهر مشاكل معينة تختلف عن حقوق الجنسية الفردية.

٢٥- ويبدو أن البلدان التالية هي البلدان الأكثر تعرضاً للخطر:

توفالو:	نقطة الارتفاع القصوى ٥ أمتار	عدد السكان ٤٦٨ ١١؛
ناورو:	نقطة الارتفاع القصوى ٦١ متراً	عدد السكان ٨٠٩ ١٢؛
كيريباتي:	نقطة الارتفاع القصوى ٨١ متراً	عدد السكان ٧٩٨ ١٠٠؛
جزر ملديف:	نقطة الارتفاع القصوى ٢,٤ متر	عدد السكان ٣٣٠ ٣٣٩؛
جزر البهاما:	نقطة الارتفاع القصوى ٦٣ متراً	عدد السكان ٦٩٧ ٢٩٩.

٢٦- وتوجد الدول التي يرجح أن تتضرر أكثر من غيرها أساساً في المحيط الهادئ وتشمل أيضاً دول منطقتي المحيط الهندي والكاريني. وتعد كل الدول الواردة في الفقرة ٢٥ إما جزراً أو مجموعات من الجزر. وبنغلاديش دولة لن تختفي لكنها من المحتمل أن تفقد جزءاً كبيراً من مساحتها لأسباب بيئية.

٢٧- ولا يبلغ مجموع سكان الدول المحددة في الفقرة ٢٥ نصف مليون نسمة. وللأسباب المذكورة في الفقرة ١٧، يبدو أن ليس هناك أسباب قانونية ولا أخلاقية تجعل الدول الأقرب تتحمل العبء بكامله. وينبغي أيضاً أن يوضع في الحسبان أن إحدى هذه الدول، وهي نيوزيلندا، تتحمل فعلاً مسؤولية سكان الأقاليم التي دخلت معها في اتحاد حر، والتي ستزول كثير من أراضيها لأسباب بيئية.

واو- ماذا يجري حالياً لحل المشكلة؟

٢٨- تجري حالياً معالجة التنمية المستدامة. واعتمد إعلان بربادوس في عام ١٩٩٤، في سياق المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٧). إلا أن المؤتمر على ما يبدو لم يعالج مشكلة الدول التي ستفنى تماماً لأسباب بيئية ولم يتطرق لحقوق السكان المتضررين. وهناك إشارة إلى احتمال تحول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مناطق غير مأهولة، غير أن أحكام الإعلان موجهة كلها نحو تعزيز التنمية المستدامة^(١٨).

٢٩- وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مطبوعاً عن "المساعدة التي يقدمها في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"^(١٩). وهنا أيضاً تم التركيز على الاستدامة وليس على ما يحدث عندما يعرف أن الوضع في دولة معينة لا يحتمل. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عُقد في موريشيوس اجتماع لمتابعة إعلان بربادوس (بربادوس + ١٠). ولم تجر أي مناقشات على ما يبدو أثناء الدورات الرسمية، بشأن ضرورة التدابير الوقائية من نزوح سكان بعض الدول^(٢٠).

٣٠- وتتعترف استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.207/CRP.7، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، وهي وثيقة تستحق الإعجاب من جوانب أخرى، بأنه من شأن كل من تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر أن يهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته، لكن الاقتراحات التي تضمنتها في هذا الصدد اقتصر على التخفيف من المخاطر البيئية ولم تتطرق إلى ضروريات ترحيل السكان^(٢١). وإذ يعترف إعلان موريشيوس بمشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية فهو لا يتضمن أي شيء عن ضرورة تنقل السكان^(٢٢).

٣٠- وهناك أيضاً تجمعات إقليمية ودون إقليمية، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ. وتعالج هذه الهيئة بالذات مجموعة أوسع من المسائل، تشمل الحكم الرشيد والتعاون الإقليمي. ويشار في بيان رؤية المنتدى صراحة إلى نوعية معيشة السكان وإلى احترام القيم والعادات والتقاليد للسكان الأصليين ولغيرهم^(٢٣). لكنه لا يتضمن إشارة محدّدة إلى وضع الدول الأعضاء التي تختفي لأسباب بيئية.

٣١- ومما يلفت النظر أن هذه البيانات يبدو أنها تمت بصورة ثنائية وليس في إطار إقليمي أو دولي. فقد حذرت حكومة توفالو من أنها من المحتمل أن تضطر إلى إخلاء الجزر خلال العقود المقبلة. وقبلت نيوزيلندا استقبال حصّة

سنوية^(٢٤). وقيل إن أستراليا رفضت ذلك^(٢٥). وأُبلغ أن حكومة توفالو حاولت إقامة دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لعدم مكافحتهما الاحترار العالمي^(٢٦).

٣٢- وتضع دول أخرى تدابير داخل الأراضي المتوافرة لديها وتخطط لترحيل السكان من جزر من المحتمل أن تزول إلى جزر أخرى. بيد أنه ليس من الواضح أن إعادة توزيع السكان هذه مستدامة في بيئات بالغة الهشاشة^(٢٧).

٣٣- وكثير من الأقاليم والدول المحتمل أن تزول من الوجود لأسباب بيئية أعضاء في الكومنولث. وما يزيد على نصف عدد أعضاء الكومنولث دول صغيرة. وإن كان الكومنولث قد اضطلع بمجموعة متنوعة من المبادرات فيما يخص الدول الصغيرة، بما فيها المبادرات الخاصة بهشاشة تلك الدول، لا شيء على موقعه على الإنترنت يشير على مستوى المنظمة إلى أنه تطرق إلى مشكلة إعادة توزيع مواطني الدول التي تزول من الوجود لأسباب بيئية. وأجريت اتصالات مع عضو من أعضاء أمانة الكومنولث وتأمل السيدة هامبسون إجراء مناقشات مع أعضاء هذه المنظمة، فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها وكذلك حول خير سبيل لتحقيق أقصى مشاركة من جانب جميع الجهات المعنية بالعملية.

زاي- الخطوات التالية

٣٤- ستصوغ السيدة هامبسون، خلال الأشهر القليلة المقبلة، وبالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميين والمفوضية، استبياناً يشمل الأسس المشار إليها في ورقة العمل هذه، وستوزعه^(٢٨). لذا، فهي تأمل أن تعقد اجتماعاً مع الأشخاص المعنيين أثناء الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وإن اقتضى الأمر، أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية.

٣٥- وأثناء الأشهر القليلة المقبلة تأمل السيدة هامبسون أن تعقد اجتماعاً مع أعضاء أمانة الكومنولث، كما هو مذكور في الفقرة ٣٣.

٣٦- ويبدو أن المسألة تمثل مشكلاً خطيراً بالنسبة لعدد جد محدود من الدول. والحالة ملحة، على الأقل فيما يتعلق بتوفالو. ويبدو أنه لا يعرف إلا القليل عن المشكلة خارج الدول المتضررة. وتتمثل المهمة الأولى على ما يبدو في الحصول على معلومات دقيقة ومحددة عن طبيعة المشكلة وحجمها وقرب حدوثها. ويمكن أن تكون هذه الحالة من الحالات التي من الأفضل معالجتها بصفاتها مسألة إنسانية وليس كمسألة تتعلق بحق قانوني. بيد أنها مسألة متشعبة قانونياً فيما يخص العلاقة بين السكان المشردين والدول المستقبلية. ويتضح من التجارب السابقة فيما يتعلق بالسكان الأصليين المشردين، أن هذه الحالات إذا عولجت بطريقة غير سليمة يمكن أن تترتب عليها كارثة بالنسبة للسكان المشردين وللمجتمع المستقبل معاً. ومن المأمول فيه أن يمكن تفادي بعض تلك الصعوبات بمعالجة المسألة قبل حدوث الأزمة وبالسعي إلى ضمان أقصى مشاركة ممكنة من لدن السكان المتضررين.

٣٧- ونظراً للفترة الزمنية التي تنقضي فيما بين طلب إجراء الدراسة وصدور إذن اللجنة بذلك، يقترح أن تطلب اللجنة الفرعية تعيين مقرر خاص أثناء هذه الدورة. وإذا تمت الموافقة على ذلك، سيقدم أول تقرير للمقرر الخاص إلى اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والخمسين. وبحلول ذلك الوقت، ستكون نتائج الاستبيان متاحة. وسيحلل التقرير الأول نتائج الاستبيان. وحسب ما سيتضح من الاستبيان، يمكن صياغة تقرير آخر عن آراء السكان المتضررين والدول والمنظمات الدولية المعنية بشأن الحلول الممكنة، والنظر في الآثار المترتبة على الوضع الحالي. وسيقترح التقرير النهائي الحلول الممكنة والسبل المحتملة لتحقيقها.

الحواشي

(١) "مساعدة الجزر الضعيفة التي في سبيلها إلى الزوال" ("Aid for vulnerable islands declines")، *The Guardian*، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الصفحة ١٤.

(٢) ركزت الأعوام الخمسة عشرة الأخيرة بدرجة غير عادية على المشكلة: Koskenniemi, State Succession: Codification Tested Against the Facts, Nijhoff, 2000.

(٣) وقع معظم عمليات الترحيل هذه، التي لا يجب خلطها مع "التطهير العرقي"، بعد التزايدات: معاهدة لوزان، مثلاً، وتبادل السكان اليونانيين والأتراك. وفي آونة أحدث عهداً، لقيت هذه العمليات كثيراً من الانتقادات؛ على سبيل المثال طرد ألمان منطقة السوديت من تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية.

(٤) رغم وجود اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية التي دخلت حيز النفاذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٥، فإنها لم تحظ بعناية واسعة النطاق. وظهرت المشاكل الفعلية أو المحتملة في دول منطقة البلطيق، في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي وانحلال تشيكوسلوفاكيا.

(٥) مثل الفئات العرقية الروسية في دول منطقة البلطيق.

(٦) مثل مبادرات المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأقليات الوطنية في دول منطقة البلطيق

(٧) كانت ثمة حالات حلت فيها سلطة محل سلطة أخرى باعتبارها الممثل المعتمد المعترف به لدى منظمة الأمم المتحدة، ولكن يبدو أن لا سابقة لدولة لم تعد ممثلة ولم تحل محلها أي سلطة.

(٨) توجد معظم الدول المحتمل زوالها لأسباب بيئية في جنوب المحيط الهادئ، أو المحيط الهندي، أو منطقة الكاريبي؛ انظر أدناه.

(٩) انظر، عموماً، المادة ١ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة التي اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في دورته السادسة والسبعين؛ ورقة العمل عن مفهوم "الشعوب الأصلية" التي قدمتها الرئيسة المقررة السابقة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، السيدة إيريك إيرين أ. دايس (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2 و Add.1)؛ وورقة العمل عن العلاقة والتمييز بين حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وحقوق الشعوب الأصلية قدمها كل من إيريك إيرين أ. دايس وأسبيرون إيدي (E/CN.4/Sub.2/2000/10). وفي حالة المستوطنات، من السهل نسبياً تطبيق مفهوم السكان الأصليين. وفي حالة المستعمرات السابقة التي حصلت على استقلالها وأصبح يسكنها أساساً سكانها "الأصليون" قد يكون من الضروري الاعتماد على التعريف الذاتي. ويسلم بالتعريف الذاتي في الوثائق الإقليمية كما في الوثائق الدولية المتعلقة بالسكان الأصليين. وأود أن أشكر كلير موركلت على البحث الذي أجرته حول مفهوم السكان الأصليين.

(١٠) قد يبدو غريباً مثلاً أن يعتبر سكان فيجي سكاناً أصليين، مجرد أن أشخاصاً من أصل هندي استوطنوها لاحقاً، في حين لا يعتبر سكان كيريباتي سكاناً أصليين لأنه لم يأت أي أحد إلى هناك بعدهم.

(١١) في اجتماعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقودة في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تم التركيز على التنمية المستدامة بالمعنى التقليدي. وقد أجرى س. برايسون هول، حديثاً مع إنيلي سوبوغا الذي حضر ذلك الاجتماع. وبدأ أن إنيلي يشعر بإحباط لعدم التطرق إلى مسائل من قبيل اختفاء الأرض التي كان يلعب عليها وهو طفل صغير، تحت الماء، وتلوث الطبقات الحاملة للماء العذب؛ وتحتفظ كاتبة هذا التقرير بملف لهذا الحديث. وحتى في نطاق مثل هذا الاجتماع يبدو أنه من الصعب على السكان المتضررين إسماع أصواتهم.

(١٢) إذا استند إلى الارتفاع وحده مثلاً يمكن أن نتوقع أن تتضرر ملديف أكثر من تسونامي. ويبدو أن ما حمى الجزيرة من هذا الخطر بالذات هو وجود خندق تحت الماء في شرق الجزر، مما خفض من قوة الأمواج.

(١٣) من المرجح أن يمثل هذا مشكلاً في حالة الأراضي التابعة لجزيرة واحدة وأيضاً لمجموعات من الجزر. وعلى سبيل المثال تضم ولايات ميكرونيزيا الموحدة جزراً جبلية وشعباً مرجانية منخفضة.

(١٤) تعد درجة الضعف نتيجة لحجم الخطر (نسبة الأراضي التي يعيش عليها السكان أو نسبة السكان المتضررين) ومدى قرب الخطر.

(١٥) مثل جزيرة جونستون المرجانية، وجزيرة أوروبا، وجزر غلوريوزو. ولتوحيد المعلومات، بالنسبة للمعلومات عن نقط الارتفاع القصوى وعن السكان، استخدم دليل الحقائق في العالم، الصادر عن وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة (<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/io.html>).

(١٦) مثلاً، دخلت جزر كوك في اتحاد حر مع نيوزيلندا - ومن المحتمل وجود مشاكل في المجموعة الشمالية؛ وجزر مارشال دخلت في اتحاد حر مع الولايات المتحدة الأمريكية، نقطة الارتفاع القصوى ١٠ أمتار؛ عدد السكان ٥٧ ٧٣٨ نسمة؛ توكيلاو، إقليم ذو إدارة ذاتية تابع لنيوزيلندا، نقطة الارتفاع القصوى ٥ أمتار، عدد السكان ١ ٤٠٥ نسمة؛ نيو دخلت في اتحاد حر مع نيوزيلندا، نقطة الارتفاع القصوى ٦٨ متراً، عدد السكان ٢ ١٥٦ نسمة؛ جزر كوكوس (كيلنج)، تابعة لأستراليا، نقطة الارتفاع القصوى ٥ أمتار، عدد السكان ٦٢٩ نسمة؛ برمودا، الأقاليم البريطانية ما وراء البحار، نقطة الارتفاع القصوى ٧٦ متراً، عدد السكان ٩٣٥ ٦٤ نسمة؛ جزر توركس وكايكوس، الأقاليم البريطانية ما وراء البحار، نقطة الارتفاع القصوى ٤٩ متراً، عدد السكان ١٩ ٩٥٦ نسمة؛ جزر كايمان، الأقاليم البريطانية ما وراء البحار، نقطة الارتفاع القصوى ٤٣ متراً، عدد السكان ٤٣ ١٠٣ نسمة.

(١٧) إعلان بربادوس (الفصل الأول، المرفق الأول، A/CONF.167/9) (<http://islands.unep.ch/dbardecl.htm>). وتشير الديباجة إلى "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١ والبيان الرسمي وغير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة التي اعتمدها دول العالم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي".

(١٨) نفس المصدر، الجزء الأول، الفصل الثالث - ٢

(١٩) www.gpa.unep.org/sids/documents/UNEP-SIDS2004.pdf، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٠) أود أن أعرب عن شكري لبوب لاسيت من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لما قدمه من معلومات حول اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ انظر أيضاً الحاشية ١١.

(٢١) الوثيقة A/CONF.207/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرات من ١٦ إلى ١٨. ولا يشير تقرير الأمين العام، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس (E/CN.17/2004/8)، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤) على الأخطار التي تهدد حياة بعض الدول فحسب، بل يحدد بعض هذه الأخطار بتسميتها؛ الفقرة ٣٥.

ويشير التقرير إلى المبادرات الإقليمية المتخذة لمعالجة مشكلة تغير المناخ في الفقرات ٣٦-٣٨، لكنه لا يتطرق إلى ضرورة نقل السكان.

(٢٢) A/CONF.207/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢٣) بيان رؤية أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ (<http://www.forumsec.org.fj/Home.htm>).

(٢٤) قيل إن هذا لا يمثل في الواقع عوقاً كبيراً، لأن نيوزيلندا تعامل سكان الجزر بالطريقة نفسها التي تعامل بها سكان الأماكن التي دخلت في اتحاد حر معها. ويقال إنه لكي يقبل شخص في نيوزيلندا ينبغي أن يكون مؤهلاً للقبول، فيقبل في إطار الحصّة. ويبدو أنه لا يؤهل للقبول إلا القلة القليلة من سكان الجزر. وبالتالي لا يستغرقون في الحصّة. وهذه مسألة من المسائل التي سيسعى كل من الاستبيان والدراسة إلى توضيحها.

(٢٥) <http://www.wordiq.com/definition/Tuvalu#Geography>

http://www.tai.org.au/MediaReleases_Files/MediaReleases/MRShunTuvalu101001.htm

(٢٦) http://www.janeresture.com/oceania_warming1/

<http://ourworld.compuserve.com/homepages/tvchoice/tvc99x.htm>؛ لقراءة عرض مدهش لتاريخ توفالو

القريب، انظر، G. A. Finin, *Small is Viable: the Global Ebbs and Flows of a Pacific Atoll Nation*,

أوراق العمل لمركز الشرق والغرب، العدد ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على الموقع:

<http://www.eastwestcenter.org/stored/pdfs/PIDPwp015.pdf>.

(٢٧) http://www.janeresture.com/oceania_warming1/

(٢٨) أقيم فعلاً تعاون مثمر مع معهد حقوق الإنسان في هاواي وجوشويا كوبر. وترد في المرفق الثاني

إشارات إلى الأنشطة التي قام بها المعهد أثناء العام الماضي فيما يخص الدول التي يحتمل أن تزول لأسباب بيئية في

منطقة المحيط الهادئ.

Annex I

UNITED NATIONS OFFICE OF THE HIGH REPRESENTATIVE FOR THE LEAST DEVELOPED COUNTRIES, LANDLOCKED DEVELOPING COUNTRIES AND SMALL ISLAND DEVELOPING STATES

(<http://www.un.org/special-rep/ohrlls/sid/list.ht>)

List of Small Island Developing States (United Nations Members)

- | | |
|------------------------------------|--------------------------------------|
| 1. Antigua and Barbuda | 20. Mauritius |
| 2. Bahamas | 21. Nauru |
| 3. Barbados | 22. Palau |
| 4. Belize | 23. Papua New Guinea |
| 5. Cape Verde* | 24. Samoa* |
| 6. Comoros* | 25. Sao Tome and Principe* |
| 7. Cuba | 26. Singapore |
| 8. Dominica | 27. Saint Kitts and Nevis |
| 9. Dominican Republic | 28. Saint Lucia |
| 10. Fiji | 29. Saint Vincent and the Grenadines |
| 11. Grenada | 30. Seychelles |
| 12. Guinea-Bissau* | 31. Solomon Islands* |
| 13. Guyana | 32. Suriname |
| 14. Haiti* | 33. Timor-Leste* |
| 15. Jamaica | 34. Tonga |
| 16. Kiribati* | 35. Trinidad and Tobago |
| 17. Maldives* | 36. Tuvalu* |
| 18. Marshall Islands | 37. Vanuatu* |
| 19. Federated States of Micronesia | |

List of Small Island Developing States

(Non-United Nations Members/Associate Members of the Regional Commissions)

- | | |
|--------------------------------------|--------------------------|
| 1. American Samoa | 8. Guam |
| 2. Anguilla | 9. Montserrat |
| 3. Aruba | 10. Netherlands Antilles |
| 4. British Virgin Islands | 11. New Calendonia |
| 5. Commonwealth of Northern Marianas | 12. Niue |
| 6. Cook Islands | 13. Puerto Rico |
| 7. French Polynesia | 14. U.S. Virgin Islands |

* Also least developed countries.

Annex II

ACTIVITIES OF THE HAWAII INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS IN THE PAST YEAR IN RELATION TO POTENTIALLY DISAPPEARING STATES IN THE PACIFIC REGION

Source: e-mail from Joshua Cooper

In Summer 2004, at the request of United Nations Sub-Commission Expert, HIHR became a nexus for human rights advocacy in area of disappearing states specifically the human rights of indigenous peoples in relation to extreme environmental conditions such as disappearance of states.

HIHR also met with Hampson to coordinate possible after United Nations Sub-Commission collaboration with HIHR to serve as nexus for information gathering and impetus for actions such as conferences and coordination of NGOs, Governments and United Nations specialized agencies.

HIHR continued on path prescribed as result of consultations between expert and HIHR. Before returning to Hawaii, HIHR engaged in European tour to meet with possible partners for future collaboration. HIHR met with OHCHR legal officer for the Pacific region in Geneva and provided background on this agenda item and offered possible next steps. HIHR also contacted Greenpeace while in the Netherlands to make connection with proven leaders in the field of environmental protection. Also, began to research existing legal precedents and current legal strategies in public international law in the library of the International Court of Justice. Also, met with UNESCO officials focusing on science understanding of the phenomenon of climate change and culture focusing on the loss of diversity due to looming environmental catastrophe.

Upon returning to Hawaii, HIHR continued communication with United Nations human rights bodies as well as specific specialized agencies. HIHR also began an effort to pursue potential alliances with university research agencies, departments and programs along with global and grassroots NGOs with expertise, experience and eagerness to assist in establishing mechanisms to raise awareness of important, interconnected issues and also create a coalition to coordinate effective actions of direct action and diplomacy to protect the human rights of indigenous peoples and promote the protection of the planet.

HIHR attended lectures, arranged extended meetings to explore potential links with academic and advocacy efforts and asked for input to pursue the United Nations agenda item in create collaboration.

During the Fall semester, HIHR met with the East West Center Pacific Island Development Program to discuss the Pacific Island Forum possibilities based on experience with the regional body. Also, EWC PIDP agreed to coordinate in future meetings of the Pacific Island Conference of Leaders specific meetings with delegates in Hawaii. Also, met with Globalization Research Center

to identify links in research in the region. HIHR was able to build on the phone calls and email communication to begin a comprehensive conversation on cooperation with Center of Excellence in Disaster Management and Humanitarian Assistance. HIHR also met with NGOs such as United Nations Association-Hawaii, Nuclear Free and Independent Pacific to link together in areas of work such as Decade of Water and comparing conditions with people of Marshall Islands in relation to relocation.

HIHR also met with PEACESAT to examine the potential to communicate in the region via the university telecommunication system to schedule a virtual conference to connect the peoples of the Pacific.

HIHR was also fortunate to assess the activities at end of year with Tuvalu leadership directly at the United Nations in New York. At the meeting, HIHR explained the right of self-determination to be protected and promoted through the United Nations human rights mechanisms. Meeting concluded with plans for future collaboration to coordinate a human rights campaign together. Tuvalu will work to coordinate regional meetings in the Pacific in Hawaii and Fiji but firmly believes a meeting in Tuvalu would be the optimal choice for such a meeting. Tuvalu mission to the United Nations also is in agreement on its leadership to travel to speak at proposed various United Nations bodies.

HIHR co-sponsored a speaking tour of Indigenous Peoples of the Pacific with Gwich'in and Maori to speak on imminent issues of drilling for oil and biocolonialism through genetic modification of indigenous organisms. HIHR met with Gwich'in to verify global warming in the Arctic and to pledge continued communication on environmental concerns. Also, met with Maori to explore possible strategies with New Zealand government on Tuvalu.

In the Spring, HIHR continued to coordinate efforts among university programmes, humanitarian associations and traditional NGOs to raise awareness about the human rights issue in the Pacific.

HIHR was able to meet with key staff to advance beyond the initial ideas to begin to construct coordinated activities together and to identify next steps in solidarity.

HIHR met with East West Center Pacific Island Development Program again to discuss the working paper written on Tuvalu in 2002. The meeting explored possible future papers updating the situation in Tuvalu relating to environmental conditions. Also, discuss future panel at East West Center.

HIHR also contacted a professor authoring a book focusing on global warming and the potential impact on Hawaii. HIHR coordinates a presentation on global warming based on United Nations Report on Climate Change for Earth Day 2005 commemorating 35th anniversary. The presentation is aimed at mobilizing Hawaii citizens to understand the impact of sea level rise in our community to relate to experience facing Tuvalu today.

HIHR also met with the director of the University of Hawaii Center for Pacific Island Studies. The meeting focused on a future conference to be cosponsored together on the UH campus or another potential campus in the region. Discussion also focused on next steps including submission of proposal for co-sponsorship of the conference.

HIHR also met with Center of Excellence in Disaster Management and Humanitarian Assistance to follow-up on Fall meeting. Center expert expressed the areas of expertise that are

capable of being coordinated. Consensus was arrived to prepare a proposal for collaboration in the region together.

HIHR participated in the International Conference on Environmental, Cultural, Economic and Social Sustainability at the East West Center. HIHR presented a research paper examining the issue of human rights of indigenous peoples in the Pacific in relation to extreme environmental conditions focusing on the right of self-determination.

HIHR coordinated first ever Human Rights Day at Hawaii State Capitol bringing together environment, women and children, peace and justice and core human rights NGOs. HIHR held initial consultations for cooperation in possible local legislation and awareness raising events in Hawaii and the region.

HIHR plans next steps at start of April to see what is possible for upcoming Summer and to build on the efforts over the previous year. HIHR will understand the challenges due to funding but also recommit to working with people of Tuvalu and those involved to coordinate as creatively and comprehensively as possible to protect and promote human rights.

For Earth Day 2005 Hawaii, HIHR will coordinate a week of activities with island states as a focus. There will be a three day conference on Maui with keynote speakers who founded Greenpeace. Cooper will speak twice focusing on Tuvalu. There will also be a film festival featuring a film focusing on global warming impact on Tuvalu. On Oahu one-day conference, the core content of the conference will be Sinking States. The main speaker is Rick Ziegler who authored a book describing what Waikiki will look like due to global warming. Cooper believes people will understand the Tuvalu situation after hearing what could happen in Hawaii. Cooper will also deliver a talk on possibility to be part of movement in the Pacific to Save Tuvalu.

Possible plans for upcoming months

12 May - Disappearing State Meeting, New York

Cooper is discussing with Tuvalu to have a talk with Pacific Forum at United Nations in New York

26 May - Morning Meeting, New York

Cooper is discussing with Tuvalu to have a panel with Pacific Forum Group at United Nations in NYC

16-27 May - United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues

Coordinate Parallel Session during United Nations PFII with United Nations Specialized Agencies speaking about possible coordination and action

19 May - Peaceful Protest, New York

Possible peaceful direct action effort "Today our Island Tomorrow Might Be Your Island"

9 June - Tuvalu Hawaii across Pacific

University of Hawaii/Hawaii Institute for Human Rights 6th Summer Seminar Cooper will speak about Tuvalu and Right of Self-Determination

15 July - Geneva Specialized Agencies Gathering

On a Special Meeting Prior to the United Nations WGIP, half-day discussion on possibilities to protect and promote the human rights of indigenous peoples with United Nations Specialized Agencies based in Geneva

19-21 July - United Nations WGIP Parallel Event

Coordinate Parallel Session during United Nations WGIP with indigenous peoples, United Nations members and HCHR legal officers during one afternoon parallel session

4-5 August - United Nations Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights

Coordinate Parallel Session during United Nations Sub-Commission with NGOs, indigenous peoples, and HCHR legal officers during one afternoon parallel session. Possibly bring Tuvalu leadership

13-14 August - The Hague

Work with NGOs to have a panel at the Unrepresented Nations and Peoples Organization weekend event on International Law to focus on potential avenues for indigenous peoples at the international legal bodies

September-December

Coordinate regional conference via PEACESAT to link indigenous peoples through telecommunication

Host conference in Hawaii with various University of Hawaii departments focusing on Pacific, Human Rights and Environment

Have a Follow up Pacific Forum Group and Pacific Oasis meeting in New York with Tuvalu Officials

Plan Spring Meeting in Fiji and Tuvalu and possibly Caribbean depending on resources.

- - - - -